تصنيف النظم السياسية على أساس طبيعة العلاقة بين المؤسسات

أخذت معظم النظم السياسية في العالم بمبدأ الفصل بين السلطات وأقرته في دساتيرها، لما يتميز به هذا المبدأ من ضمان مبدأ المشروعية ومنع الاستبداد وصيانة الحقوق والحريات العامة، لذا أصبح هذا المبدأ هو المعيار الأساس لتصنيف النظم السياسية، لكن الواقع السياسي يشير إلى أن طبيعة العلاقة بين السلطات في الانظمة السياسية المختلفة تتباين آلية عملها بين التوازن والتعاون بين السلطات، بل في بعضها ترجح كفة سلطة على الأخرى، فلا يوجد فصل تام حتى في النظام الرئاسي، لذا من الأنسب أن نتناول طبيعة انظمة الحكم من خلال معيار العلاقة بين السلطات، وتصنف الانظمة وفق ذلك إلى أربعة أصناف وهي (البرلماني–الرئاسي–المختلط–المجلسي).

أولاً–النظام البرلماني: من أجل التعرف على نظام الحكم البرلماني والإلمام بجميع جوانبه، لابد من التعرف على خصائص هذا النظام.

<u>خصائص النظام البرلماني</u>

أولاً: النظام البرلماني يمكن أن يكون ملكياً أو جمهورياً: نشأ النظام البرلماني في دولة ملكية وهي المملكة المتحدة (بريطانيا)، لكن تم اعتماد آلية هذا النظام في دول غير ملكية (جمهورية)، كما هو الحال في المانيا والهند والعراق...، واذا كان الملك في النظام البرلماني يأتي عن طريق الوراثة فأن رئيس الجمهورية في هذا النظام يأتي عن طريق انتخابه في البرلمان، وعلى العكس من نظام الحكم الرئاسي والمختلط التي لا يمكن قيامه إلا في النظم الجمهورية.

ثانياً: صلاحيات رئيس الدولة محدودة: في النظم البرلمانية تكون صلاحيات رئيس الدولة سواء كان ملكاً أم رئيساً للجمهورية محدودة، فهو لا يمارس صلاحيات فعلية،

بل كل الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور هي صلاحيات شكلية مرتبطة أما بموافقة الحكومة أو بموافقة البرلمان، ورغم أنه رئيس السلطة التنفيذية وهو من يكلف رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة ويدعوا إلى حل البرلمان وغيرها من الصلاحيات، إلا انها أما مرهونة بواقع سياسي أو بموافقة البرلمان النهائية عليها، لكن قد يمارس رئيس الدولة دور مهم من خلال التوفيق بين السلطات وتقريب وجهات النظر السياسية بينها في القضايا السياسية المختلفة.

ثالثاً: ثنائية السلطة التنفيذية: تنقسم السلطة التنفيذية في النظام البرلماني إلى هيئتين، الأولى هي رئاسة الدولة، والثانية رئاسة الحكومة(مجلس الوزراء)، وهنا يختلف النظام البرلماني عن النظام الرئاسي والمجلسي الذي يتميز بوحدانية السلطة التنفيذية، ففي النظام الرئاسي يوجد رئيس دولة فقط ولا يوجد رئيس للوزراء، وعلى العكس منه في نظام الجمعية (المجلسي) يوجد رئيس وزراء فقط، بينما يتوافق النظام البرلماني في هذه الصفة مع النظام المختلط الذي ايضاً يتكون من هيئتين لكن مع اختلاف في الصلاحيات.

رابعاً: رئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي: كما أشرنا أن صلاحيات رئيس الدولة في نظام الحكم البرلماني محدودة وشكلية، لذا رئيس الوزراء هو الذي يملك الصلاحيات الفعلية في ادارة الحكومة ومن أهمها رسم السياسة العامة للدولة، وحين توجد السلطة توجد المسؤولية، فهو مسؤول وأعضاء حكومته أمام البرلمان عن كل الاعمال التي تقوم بها، ويجب الاشارة إلى ان الحكومة في النظام البرلماني أما تكون حكومة أغلبية، أي متكونة من حزب واحد حصل على أغلبية المقاعد البرلمانية وهنا تكون صلاحيات رئيس الوزراء واسعة جداً وغير مقيدة كما في المملكة المتحدة، وأما تكون حكومة ائتلافية متكونة من عدة أحزاب ربما غير متفقة في الرؤى والاهداف حينها يكون رئيس الوزراء مقيد في صلاحياته.

خامساً: امتلاك البرلمان صلاحيات هامة: يمارس البرلمان في النظم البرلمانية سواء كان البرلمان بمجلس واحد أو مجلسين صلاحيات واسعة، فبالإضافة إلى الصلاحيات التشريعية واقرار الموازنة يملك البرلمان صلاحية انتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة لرئيس الوزراء والوزراء، ويملك صلاحية الرقابة على اعمال الحكومة وسحب الثقة منها.

سادساً: المؤسستان التشريعية والتنفيذية متوازنتان: ويعني أن لكل منها الأدوات التي تقف بوجه الأخرى، فمثلاً يملك البرلمان صلاحية سحب الثقة من الحكومة، بالمقابل تملك الحكومة الحق في حل البرلمان، وهنا يتحقق التوازن بين هذه السلطات.

سابعاً: التعاون بين المؤسسات: ويعني أن هناك تعاون بينها في عدة مجالات، مثلاً تستطيع السلطة التنفيذية دعوة البرلمان إلى الانعقاد بجلسة استثنائية، ويحق لأعضاء الحكومة حضور جلسات البرلمان لاسيما اذا كان الوزير عضواً في البرلمان، بالإضافة إلى التعاون في مسألة تشريع القوانين التي في اغلبها مشاريع قوانين حكومية لأن الحكومة على تماس مباشر مع المجتمع وهي أعلم بما يحتاج المجتمع من قوانين تنظم اموره.